

وصفـةـ الـبنـكـ الدـولـيـ لـواـحـاتـ تـونـسـ .. إـدـارـةـ الأـزـمـةـ أـمـ إـدـارـةـ التـبعـيـةـ؟ـ!

حضر البنك الدولي في تقرير حديث أعده بالشراكة مع مؤسسات بحثية تونسية من مخاطر جسيمة تحدّد واحات تونس نتيجة الاستغلال المفرط للمياه الجوفية والتغيرات المناخية وضعف الحكومة. وسلط التقرير الضوء على الأهمية البيئية والاقتصادية لهذه الواحات باعتبارها "جواهر طبيعية" و"خزانات للتنوع البيولوجي". وكشف عن ارتفاع المساحات المزروعة في الواحات من ١٧,٥٠٠ هكتار عام ١٩٩٢ إلى أكثر من ٥١,٠٠٠ هكتار اليوم، بفضل التوسيع في استخراج المياه العميقة، خاصة في الجنوب. وقدّم التقرير سيناريوهين: استمرار التدهور أو الإصلاح المستدام الذي قد يحقق مكاسب اقتصادية تصل إلى ٧ مليارات دينار وإخلاف أكثر من ٣٣ ألف فرصة عمل، مع خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بـ ٢٢,٥ مليون طن بحلول ٢٠٥٠.

كما شدد التقرير على أن مستقبل الواحات لا يتوقف فقط على التمويل والتقنيات الحديثة، بل على إصلاح منظومة الحكومة، مشيراً إلى معاناة الواحات من تداخل الصالحيات بين الوزارات والمجالس المحلية وجمعيات المستخدمين، في غياب التنسيق الفعال.

ودعا التقرير إلى إعداد خطط تنمية متكاملة لإدارة الواحات، وتحديث القوانين لتلائم خصوصياتها، مع إمكانية إدراجها ضمن قائمة محميات "اليونسكو" الحيوية.

ولإضفاء مصداقية علمية أعدّ البنك الدولي هذا التقرير بالتعاون مع مؤسسات بحثية تونسية مرموقة مثل المعهد الوطني للعلوم الفلاحية بتونس، والمعهد الوطني للبحوث في الهندسة الريفية والمياه والغابات، حيث غطى التقرير الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية، ما يجعله تحليلًا متكاملاً. ويشكل ناقوس خطر حول مخاطر حقيقة تحدّد الواحات، خاصة مع توقع ارتفاع درجات الحرارة بمقدار ١,٩ درجة مئوية وانخفاض الأمطار بنسبة ٦٠٪ بحلول ٢٠٥٠.

لكن في المقابل تجاهل هذا التقرير الثروات المائية الهائلة جنوب تونس، خاصة المخزون العالمي للمياه الجوفية الألبية المشتركة مع الجزائر وليبيا، والتي تقدر بحوالي ٤٠,٠٠٠ - ٥٠,٠٠٠ مليار متر مكعب. كما ركز على الإصلاحات المحلية دون طرح رؤية إقليمية شاملة للتعامل مع المشكلة، والتي تتطلب تعاوناً مع كلّ من الجزائر وليبيا. كما لم يطرح بدائل مثل تحلية مياه البحر أو مشاريع الطاقة المتجددة كحلول استراتيجية.

البنك الدولي وتاريخ من الإملاءات الفاشلة:

مع أهمية الدراسة إلا أن هناك تساؤلاً عن اهتمام البنك الدولي كمؤسسة مالية روبية تُعدّ من أشدّ أذرع النظام المالي العالمي والذي تهيمن عليه الولايات المتحدة ودول غربية كبيرة، ومن أهم الأدوات لتحقيق النفوذ السياسي والاقتصادي من خلال الهيمنة على قرارات التمويل والاقتصاد.

منذ ستينيات القرن الماضي، لعبت خيارات التنمية المدعومة من البنك الدولي دوراً كبيراً في تشكيل الأزمات التونسية المتعاقبة. منها دعمه تجربة التعاوض التي كانت مشروعًا تأسيسيًا لرأسمالية الدولة حيث أجبر الفلاحون على التخلص عن أراضيهم، ما أدى إلى تراجع الإنتاجية ونقطة شعبية واسعة. بعد ذلك، ومع سياسة الانفتاح في السبعينيات، اختارت تونس الاعتماد على السياحة والصناعات المصدرة ذات القيمة المضافة الضعيفة، وهو توجه شجعه البنك وصندوق النقد الدولي. هذه الخيارات أدت إلى ترکز الاستثمارات على المناطق الساحلية وتحميشه الجهات الداخلية، وتحميشه قطاعات استراتيجية كالفلاحة والصناعة، فبقي الاقتصاد هشاً وتابعاً للخارج. ثم جاء ببرامج التعديل الهيكلي في الثمانينيات: فرض تحرير السوق وتقليل دور الدولة وخوخصة المؤسسات العمومية، ما فاقم البطالة والفوارق المجتمعية والجهوية. وكانت هذه الاختلالات من الأسباب العميقة لثورة ٢٠١١.

إغفال المخاطر الحقيقة في التقرير:

- الطاقة الهيدروجينية: لم يتناول التقرير خطورة اعتماد الطاقة الهيدروجينية لتسويقها لأوروبا على المياه الجوفية في الجنوب، والتي تتطلب كميات هائلة من المياه.
- التبعية المالية: يظل البنك الدولي جزءاً من النظام المالي العالمي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة ودول غربية كبرى، ما يجعله أداة لتحقيق النفوذ السياسي والاقتصادي على دول العالم الثالث.

دعا التقرير إلى إدراج الواحات تحت قائمة اليونسكو

ما يعني فقدان السيادة غير المباشر، وذلك من خلال الالتزام بمعايير وقوانين تفرض قيوداً على استخدام الأرض والتنمية، ووضع الموقع تحت إشراف ومراقبة دولية، بما يؤثر على السياسات المحلية والتخطيط العمري ويزيد من نسبة الاعتماد على التمويلات والخبرات الدولية.

والجدير بالذكر أن عديد الدول رفضت وماطلت في إدراج موقعها التراثية لدوعي سيادية، فكيان يهود الغاصب رفض إدراج موقع التراث في الأراضي الفلسطينية مثل أريحا والخليل، تعبيراً على أن تدبير اليونسكو يساهم في دعم المطالب الفلسطينية، وأن هذه الإجراءات تمس سيادته وتقلل من نفوذه، ما يطرح تساؤلات حول دوافع الترويج لمثل هذه الخطوة في تونس.

الأسباب الحقيقة لأزمة المياه والواحات والحلول البديلة

الأسباب الحقيقة تكمن في اختيار الأنظمة القائمة في بلادنا لسياسات تبعية للقوى الدولية بدلاً من البحث عن تكامل إقليمي يحقق الاكتفاء الذاتي ويحمي البلاد والعباد، والحال أن منطقة جنوب تونس تحتوي على أكبر مخزون عالمي للمياه الجوفية الألبية المشتركة مع الجزائر وليبيا، لكن سوء الإدارة وغياب التخطيط الاستراتيجي أفقد تونس ودول المنطقة فرصة الاستفادة من هذه الثروة. رغم أنه في ذمتنا حكم شرعي يدعو إلى الوحدة السياسية

والاشتراك في الثروات، ما كان ليتمكن أن يحقق تكاملاً إقليمياً في جميع شمال أفريقيا. قال النبي ﷺ: «المُسْلِمُونَ شُرَكَاءٌ فِي ثَلَاثٍ: الْمَاءِ وَالْكَلَأِ وَالنَّارِ».

الحل الجذري يكمن في رفض الإملاعات الخارجية التي تهدف إلى إضعاف سيادتنا والتي تحول دون توحيد الاستراتيجيات مع الجزائر وليبيا لإدارة الموارد المائية المشتركة بشكل دائم وعلى أحسن وجه، وفسح مجال للتكامل والتنقل الحرّ ما يؤدي إلى تنوع مصادر الشروة وتنوع الاقتصاد عبر الصناعة والتجارة دون استنزاف المياه، مع تطوير تقنيات تحلية مياه البحر والري بالطاقة الشمسية وتطوير التقنيات لاستغلال الشروة المائية الهائلة التي تكفي جميع شمال أفريقيا مئات السنين.

الخاتمة

في الختام، بينما يحمل تقرير البنك الدولي تحذيرات مهمة حول مخاطر تهدد واحات تونس، إلا أنه يظل محكوماً بأجندة اقتصادية وسياسية تخدم مصالح القوى الكبرى وتكرّس للتقسيم الاستعماري الذي كان ولا يزال السبب الرئيسي لضعفنا وعجزنا عن الانتفاع بخيراتنا التي جعلها الله مشتركة بيننا.

التاريخ يشهد أن إملاعات البنك الدولي لم تجلب لتونس إلا المزيد من المؤس والتبغية، من تجربة التعااضد في السنتين إلى المنوال الاقتصادي القائم على السياحة والخدمات إلى برامج التعديل الهيكلي في الثمانينات وآثاره الكارثية.

إن الحل الحقيقي يكمن في التحرر من هذه المقاربات الفاشلة واعتماد رؤية استراتيجية تقوم على التكامل الإقليمي بين دول المنطقة والاستفادة من الثروات الطبيعية ضمن أحكام الإسلام العظيم التي تدعو إلى إحياء الأرض والمحافظة على الثروات ومن أهمها المياه، وتدعوا كذلك لوحدة المسلمين وانصهارهم كالبنيان الذي يشدّ بعضه ببعض، حتى نتمكن من إنقاذ واحاتنا وسائر ثرواتنا وتحويلها من مراكز للتبغية إلى نماذج للتنمية والسيادة والنجاح.

كتبه للمكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

ياسين بن يحيى